مسودة للتشاور @ 6 تشرين الثاني 2019

إعلان ديربان السياسي

التنبؤ بمستقبل الحركة الدولية المتجددة للبلدية

نحن ممثلي الإدارات المحلية والإقليمية ورابطاتها من جميع أنحاء العالم، نمثل المجتمعات الكبيرة والصغيرة، الحضرية الكبرى، الريفية والحضرية، اجتمعنا في القمة العالمية للقادة المحليين والإقليميين في ديربان في الفترة من 11 إلى 15 تشرين الثاني 2019، بناء على الحركة البلدية التي تعود إلى قرن من الزمان، توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

لن يكون التحول الذي يتعين إحرازه في نموذج التنمية الخاص بنا ممكناً إلا إذا استجاب لأحلام وتوقعات المجتمعات وإذا تم تحمل المسؤولية الجماعية للتكيف وتقديم التضحيات على أساس عادل ومنصف ومستدام.

لا يمكن أن يحدث هذا التغيير التحويلي إلا على المستوى المحلي. يجب أن تكون المجتمعات في صلب آليات صنع القرار لتوطين مسارات جداول الأعمال العالمية وضمان مستقبل مستدام.

نعتقد اعتقادا راسخا أن الحركة البلدية الدولية في الفترة المقبلة:

1. سوف تواجه الاتجاهات العالمية. في هذه المرحلة، بصفتها حامية آمال وأحلام مجتمعاتنا والتمسك بمبادئ وقيم اللامركزية واللامركزية والمساءلة ، ستظل ملتزمة بجذورها أكثر من أي وقت مضى من أجل حماية الديمقراطية المحلية وتطويرها.
2. ستكون ملزمة بتحقيق المساواة والتنوع والشمولية، وستدافع عن الانتقال من نظام دولي إلى نظام إداري محلي مترابط ومتضامن. سوف تضع حماية الكائنات الحية والأنظمة البيئية، وكذلك استدامة كوكبنا، في صلب جدول أعمالها، من خلال التواصل مع العمود الفقري من الانسانية. ولتحقيق ذلك تم تصميم الحمض النووي للحركة المحلية والإقليمية الدولية على روابط أكثر صرامة بين نظام أكثر توازناً للمدن وتعزيز التواصل الحضري - الريفي.
3. **ستكون حركة بمساواة، تتخذ موقفا جماعيا لإنهاء الفقر ومعالجة أوجه عدم المساواة**، التي لا تزال أصل الغالبية العظمى من المشاكل في جميع أنحاء العالم. يجب أن تكون الحركة مبنية على أسس صلبة تدافع عن المساواة، ورعاية خاصة لمن هم في أمّس الحاجة إليها من خلال معالجة كيفية وصولهم إلى الأماكن العامة، ووضع المساواة بين الجنسين في صميم السياسات والإجراءات.
4. سترتكز على القوة المحفزة للمدن والمناطق في جميع أنحاء العالم، وكذلك على تضامن وقدرات جمعياتهم، لمضاعفة التأثير وزيادة العمل وتضخيم آثاره على جميع المستويات.
5. ستدافع من أجل تحويل المجتمع، وتمكين الإدارات المحلية والإقليمية من أداء دورها الحاسم كمحرك للتغيير في أنماط الاستهلاك والإنتاج التي **تتيح تقديم خدمة شاملة وعادلة، وتعزيز الحفاظ على حقوق الإنسان.**
6. سوف تسعى إلآ ضمان تجاوزالثورة الصناعية الرابعة للتقدم التكنولوجي وفي خدمة ليس فقط للمجتمعات المتميزة بل وأيضاً المجتمعات المحلية. إنها بحاجة إلى التوفيق بين القدرة التنافسية والتماسك الإقليمي والجانب المحلي لتعزيز مستقبل مزدهر للعمل اللائق.

الملكية المحلية لمستقبل البشرية

7. لم يعد من الممكن حل المشكلات المحلية على المستوى المحلي في عالم متصل ، ولا يمكن تحقيق تحول عالمي يمكن أن يلبي احتياجات المجتمعات دون الملكية المحلية. ستعمل الحركة البلدية الدولية على تسهيل وجود منصة عالمية محلية لضمان أن الأصوات هي مُلكنا، وأنه من خلال الإدارة التقريبية، سنساهم في دعم تفكير مجتمعاتنا من وجهة نظرنا الخاصة.
8. تدعم التفاعل من القاعدة إلى القمة لحركة البلديات المتجددة ومتابعتها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. إن تعزيز أصوات الإدارات المحلية والإقليمية على المستوى الدولي ليس هدفاً في حد ذاته. بدلاً من ذلك، فإن تحقيق مجتمعات شاملة وعادلة تسمح لمجتمعاتنا بتلبية آمالهم وتطلعاتهم هو ما نسعى إليه. تقترح الإدارات المحلية والإقليمية ونقاباتها سياسات متجددة تهدف إلى إحداث تحول عام في المجالات الحيوية القائمة على الحقائق في مختلف القارات.
9. هناك علاقة مباشرة بين التنمية البشرية الوطنية وقدرات الإدارات المحلية والإقليمية. إن تغيير النموذج المالي أمر بالغ الأهمية لضمان التماسك الإقليمي والحضري-دون ترك أي شخص أو مكان خلفه.

10. سنحتاج إلى إحداث تغييرات في الطريقة التي نشارك بها في إنشاء المدن والأقاليم، من خلال تمكين المنظمات المجتمعية والمجتمع المدني، وتطوير الشراكات مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وتعزيز المعرفة المحلية، وبناء الخبرة العلمية المحلية لتسخير قوة الإنتاج المشترك للمدن والأقاليم لدينا بما في ذلك البيانات والمعلومات.
11. تمثل خطة عام 2030 فرصة لتجديد العقد الاجتماعي، لإعادة النظر في العلاقات. إن جعل جدول الأعمال العالمي الخاص بنا هو ما نفهمه من خلال **التوطين**، ما يسمح للناخبين بالابتكار ووضعنا في صميم سياسة التنمية الدولية، وهو الضمان الوحيد لإنجازها.

آمال 2030 التي تمهد الطريق نحو عقد اجتماعي جديد

12. يعد **الحق في السكن** صلب أولويات أي مواطن، ويجب أن يظل في صلب جدول الأعمال السياسي، ويرتبط ارتباطاً جوهرياً بتزويد السكان بظروف معيشية لائقة وفرص للحياة. تعد المبادئ المنصوص عليها في إعلان المدن من أجل الإسكان الملائم، مثل المزيد من الصلاحيات لتنظيم سوق العقارات، أو التخطيط الحضري الذي يجمع بين السكن اللائق والأحياء ذات الجودة العالية، من المعالم الرئيسية التي تحتاج إلى مزيد من التطوير والترويج.
13. نسعى جاهدين لمحاربة التمييز وتعزيز التضامن الإنساني وحماية الكرامة للجميع بغض النظر عن الوضع القانوني. في هذا الصدد، تدعم **الحركة مقاربة قائمة على الحقوق للهجرة** تتجاوز مسألة إدارة الحدود، وتوفر الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص التحول الاجتماعي من خلال الحوارات بين الثقافات.
14. **تجديد الديمقراطية والمواطنة:** هناك افتقار واضح لثقة المجتمعات في المؤسسات التي تمثلها، ويتم تحدي الأنظمة الحاكمة. يعد المستوى المحلي والإقليمي ضرورياً لإعادة التفكير، وإعادة تشكيل أنظمة الحوكمة إلى أنظمة أكثر تشاركية وخضوعاً للمساءلة والشفافية. تعد الاستجابة لهذه الدعوات وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات، على جميع المستويات عناصر حاسمة لتحقيق جداول الأعمال العالمية. المواطنون من خلال الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني، يطالبون بشكل متزايد بتحويل نظم الحكم.
15. . الدفاع عن ممثلي الشعب: إن حركتنا ملتزمة بإنشاء آليات للدفاع عن رؤساء البلديات، المنتخبين شرعياً من قبل الشعب ويخدم المصلحة العامة، لمنع الممارسات العنيفة التي يمكن مصادفتها في هذا المجال،لضمان الاستقرار الديمقراطي وتنمية مجتمعاتنا.
16. **الحوار بين الأجيال والسلام:** تتغذى الديمقراطية المحلية من خلال التنوع الثقافي، الذي يتجسد في التراث المحلي أثناء تطوره. تعتمد أجندة محورها الإنسان على نقل الدراية المحلية من خلال الحوارات بين الأجيال، وزيادة الوعي، وتجربة أدوات جديدة والمشاركة بنشاط في أعمال ملموسة باعتبارها العامل الرئيسي المعني بالبطء الحالي في التغيير التحولي. ويجب إحداثه تسخيره في كل شارع وأحياء كل قرية وبلدة ومدينة كبيرة. إن النهوض بهذا التغيير التحويلي ليس سوى واحد من الطرق الكثيرة التي يمكن للإدارات المحلية من خلالها المساهمة في ثقافة السلام.
17. **الانتقال البيئي:** يستند مستقبل حركة الإدارات المحلية والإقليمية الدولية إلى نهج إقليمي متكامل، يعتمد على أنظمة المدن القائمة على التضامن وليس المنافسة. ويشجع التحول في أنماط الإنتاج والاستهلاك، والعمل على ضمان التنقل النظيف، بهدف الحد من الامتداد الحضري ودعم العمل اللائق في العصر الرقمي. سيكون للإدارات المحلية من جميع الأحجام دور رئيسي تؤديه في الانتقال من مجتمع منتج إلى مجتمع إبداعي من خلال إعادة التفكير في تعقيد سلسلة التوريد العالمية، وكذلك دوائر أقصر وطبيعية في المدن. سوف نحتاج إلى تعزيز استخدام الطاقات المتجددة والنظر في عمر انبعاثات غازات الدفيئة للتأكد من أننا ندير هذا السباق معاً.
18. **المرونة:** الإدارات المحلية والإقليمية تحتل الصدارة في الاستجابة للكوارث. يجب أن تكون المجتمعات جاهزة للمخاطر وأن تضع آليات استباقية يمكنها من التخفيف من آثارها. بناء المجتمعات المرنة يتجاوز مجرد الاستجابة للكوارث. حركتنا مستعدة لتعزيز الدور الذي تلعبه المدن والمناطق في إدارة الموارد الطبيعية والمساهمة في مرونة الكوكب، وكذلك العدالة الاجتماعية العالمية.
19. **المساواة بين الجنسين:** حركتنا تناصر بشكل لا لبس فيه وسوف تتخذ إجراءات ملموسة لجعل صوت النساء والفتيات مسموعاً في عملية التعريب. لا يمكن أن يظل وضع المرأة والاحتياجات المحددة والمساهمة الفريدة لتشكيل مستقبل البشرية غير مرئي وغير مسموع في صياغة ومراقبة السياسات العامة، لا سيما عندما ينتمون أيضاً إلى السكان الذين تعرضوا للتمييز تاريخياً. يجب وضع المساواة وبشكل أكثر تحديداً، المساواة بين الجنسين في صميم جميع عمليات التنمية من أجل ضمان أن يتم اتخاذ القرارات بضمير حي، دون نسيان نصف سكان العالم.
20. **الثقافة:** الثقافة هي مكون أساسي للهوية المحلية، الركن الرابع للتنمية، ولها دور رئيسي كخلفية للتضامن العالمي. تعد السياسات والبرامج الثقافية المحلية المتعلقة بالذاكرة والتراث والإبداع والتنوع والمعرفة من العوامل الرئيسية في كل مكان للتنمية المستدامة المحلية التي محورها الناس.

العالمية والتضامن: الالتزام بالعضوية العالمية، التي تتألف من رابطات ومدن وأقاليم ، كل منها متساو وقوي

21. يجب تشديد دور عضويتنا المؤلفة من رابطات على جميع المستويات، ودور أنواع مختلفة من الأعضاء للعمل بطريقة تعاونية، وتعزيز التبادلات المباشرة والتعلم من نظير إلى نظير حتى "التنفيذ" عقد من أهداف التنمية المستدامة التي دعا إليها المجتمع الدولي لتحقيق جداول الأعمال العالمية.
22. من خلال تطوير نظام تعليمي ومن خلال التعاون اللامركزي ودبلوماسية المدينة، يمكن للحركة نشر رسائلها المشتركة وتحقيق التماسك والتضامن. سيكون بذل المزيد من الجهود والمنهجيات المبتكرة وتطوير أدوات جديدة لتحسين المعرفة والتعاون أمراً أساسياً.
23. نكرر التزام أعضائنا بالمساهمة في توحيد صوت الإدارات المحلية والإقليمية من خلال المشاركة الفعالة في الشبكات الحكومية دون الوطنية، وكذلك من خلال فرق العمل العالمية للإدارات المحلية والإقليمية والنظام الإيكولوجي للمنظمات الشقيقة، مما سيتيح لنا تعزيز آليات التنسيق والتشاور.
24. نعيد التأكيد على **الجمعية العالمية للإدارات المحلية والإقليمية** باعتبارها المنبر الدولي الرئيسي لضمان سماع الأصوات المحلية والإقليمية بشكل حقيقي، كما أنها تسهم في تفكير المجتمعات حول العالم من منظورها الخاص.
25. ما ورد أعلاه ههي العناوين الفرعية في**"جدول أعمال إداراتنا المحلية"**، الذي تم التوصل إليه عبر قرن من التعاون. ونحن قادة الإدارات المحلية والإقليمية ورابطاتنا، مقتنعون بأن القيم والتجارب التي تبني هذا التراث يمكن أن تدعم مجتمعاتنا في التحول الذي نحتاجه لنصبح مستدامين ومنصفين وشاملين ومدفوعين بالتضامن والسلام للحفاظ على الكوكب. من خلال هذا البيان نؤكد مسؤوليتنا في المجتمعات التي نخدمها و التزامنا بالتعاون مع المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة في البحث عن مستقبل واعد للإنسانية.